



دلالات تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي^(*)

الباحث/ حكيم محمد أحمد الحسيني

طالب دكتوراه

د/ عبد الوهاب مهيبوب عامر

أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

د/ محمد زيدي بن عبد الرحمن

أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا



دلالات تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى

الباحث/ حكيم محمد أحمد الحسيني
طالب دكتوراه

د/ عبد الوهاب مهيبوب عامر

أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

د/ محمد زيدي بن عبد الرحمن

أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

الملخص

ارتبطة المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً، وتركت بمفهومها الإسلامي بصمات إيجابية في الاستقرار السياسي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الاستقرار السياسي الذي شهدته المدينة المنورة بعد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى في العهد النبوى، يرصد الباحث في هذه الدراسة تأثير المشاركة السياسية في العهد النبوى في تحقيق مؤشرات تعكس مدى الاستقرار السياسي العهد النبوى. تهدف الدراسة إلى التعرف والضبط لمفهومي المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في المنظور الإسلامي ومدى تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى، وشملت الدراسة مقدمة ومحبثين، فالملقدمة تناولت التمهيد والأهداف والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة وهيكلها. وتناولت المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية من منظور إسلامي، وتناول المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، وقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة واستفاد منها، وإن لم تلامس موضوع الدراسة مباشرة، وخرجت الدراسة بعدة نتائج، من أهمها: أن العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي علاقة طردية، كلما زادت فاعلية المشاركة السياسية زاد الاستقرار السياسي، وأن مؤشرات الاستقرار السياسي ارتبطة بأشكال المشاركة السياسية التي وجدت في العهد النبوى والتي كانت تطبيقاً صحيحاً للمنهجية الشرعية السياسية.

الكلمات المفتاحية: دلالات، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي، النظام السياسي، السياسة الشرعية.



Implications of the Impact of the Political Participation on the Political Stability in the Prophetic Era

Hakim Mohammed Ahmed Al-Hasani

PhD Candidate

DR. AMER ABDULWAHAB MAHYOUB MURSHED

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

DR. MOHAMAD ZAIDI BIN ABDUL RAHMAN

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

Abstract

Political participation is closely associated with political stability. With its Islamic concept, it has positive imprints on the political stability. This is clear on the political stability which was witnessed in Al-Madinah Al-Munawwarah after the establishment of the first Islamic state in the Prophetic Period. The researcher observes the effect of the political participation in the Prophetic Period on achieving indicators reflecting the extent of political participation in the Prophetic Period. This study involves an introduction and two sections. The introduction contains the introduction, importance and objectives of the political participation in the Prophetic Period. The first section is about the nature of political participation according to the Islamic perspective, and the second section is about the effect of political participation in the Prophetic Period. In his study, the researcher adopted the descriptive inductive methodology, the analytical methodology, and the historical methodology. The researcher reviewed many previous studies and found that they were not about the effect of political participation on political stability. The researcher found several results, the most important of which are what follows. The relationship between political participation and political stability is direct relationship: whenever the efficacy of the political participation increases, the political stability increases. Also, the indicators of political stability were associated to the forms of political participation that were found in the prophetic period and which were the correct implementation of the political Islamic system methodology.

Keywords: indicators, political stability, political participation, political system, Shariah policy.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمدٌ رسول الحق إلى كافة الخلق وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثیراً.

لقد اختار الله الإسلام ليكون الدين الخاتم للبشرية كما قال سبحانه تعلى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١)، فهو الدين الذي حمل بين جنباته الهداية والرحمة والسلام والأمن والأمان، وقامت مبادئه على المبادئ والتشريعات التي تكفل للمجتمعات الإنسانية كل عوامل السعادة والاستقرار والتنمية. فالاستقرار والأمن من أعظم النعم التي حبها الله للإنسان، فراحة البال، وهنا العيش، والشعور بالحياة الطيبة هو نتاج وثرة الاستقامة والتمسك بمنهجه الله تعالى ﴿وَوَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ أَمِنَةً مُطْمَئِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَعَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرُتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِنَاسَ الْجُوعِ وَالْحُوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٢).

لقد شكلت المشاركة السياسية في الدولة الإسلامية الناشئة في المدينة المنورة قمة النضج السياسي حيث انطلقت هذه التجربة الراسخة من تشريعات سماوية رمت لها شكلاً جديداً من أشكال السلطة وصورة تعايشية لمجتمع جديد يتم بناءه بشكل تدريجي متفرد عن كل الأنظمة السائدة في تلك الدول آنذاك فقدم للعالم مفاهيم شاملة وأسس ثابتة تعطي جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الأسباب:

- ١- التعرف والضبط لمفهومي المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في المنظور السياسي الإسلامي.
- ٢- أن هذه الدراسة ستوضح مدى تأثير المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في النظام السياسي الإسلامي المتمثل في العهد النبوي المبارك والذي هو العهد الذهبي للإسلام والممودج التطبيقي للنظرية السياسية الإسلامية.
- ٣- تعد الدراسة موضوعاً حيوياً جديداً في الفقه السياسي الإسلامي، وبحسب اطلاع الباحث فإن موضوع الدراسة لم يُبحث من قبل في عنوانه وخطته.

إشكالية الدراسة:

جاءت السيرة النبوية السياسية متكاملة وشاملة لبناء المجتمع المستقر الآمن والعادل البعيد عن الاستبداد والتمهيد للمواطن من المشاركة المؤثرة والصانعة للقرار في الشؤون العامة، حتى أصبحت المشاركة السياسية ظاهرة عميقة في النظام السياسي الإسلامي فمثلت فيه أحد الركائز و العوامل

(١) سورة الأنبياء آية رقم: ١٠٧.

(٢) سورة التحول آية رقم: ١١٢.



الأساسية، وولدت نضجاً ثقافياً وسياسياً في المجتمع نتج عنه استقراراً سياسياً وتعايش لا مثيل له بين الفئات المختلفة في المجتمع دينياً وعرقياً وقبلياً مع وجود المعارضة السياسية المكافحة بالاحترام والتعددية الفاعلة كما نصت على ذلك وثيقة المدينة التي هي في الواقع القانوني دستور للتعايش^(١).

وهذه الدراسة ستقوم بتحليل ورصد ظاهرة المشاركة السياسية في العهد النبوى ومدى تأثير هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي في العهد النبوى المبارك، ولذلك تقوم الإشكالية على السؤال المحوري لها وهو: هل هناك تأثير حقيقي للمشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوى؟ وينبثق عن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات وهو ما ستوضّحه الفقرة التالية.

أسئلة الدراسة:

تحبيب هذه الدراسة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما مفهوم المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي؟
- ٢- ما مفهوم الاستقرار السياسي في المنظور السياسي الإسلامي؟
- ٣- ما هو تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى؟

أهداف الدراسة:

تحدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- ١- بيان مفهوم المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي.
- ٢- بيان مفهوم الاستقرار السياسي في المنظور السياسي الإسلامي.
- ٣- إبراز تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

منهجية الدراسة:

سلك الباحث مناهج بحثية متنوعة لاحتياج ومتضيّفات الدراسة، وللوصول إلى المهد المرجو من الدراسة وهي كالتالي:

- **المنهج الاستقرائي الوصفي:** من أجل دراسة الظاهرة كان لابد من استقراء الواقع والمعلومات ثم توصيفها وصفاً دقيقاً من ناحية الظروف المحيطة بها ومعرفة أسباب وجودها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها.
- **المنهج التحليلي:** وذلك لعرض المادة العلمية التي تم جمعها والتي تختص بالمشاركة السياسية والاستقرار السياسي في العهد النبوى المبارك، ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي ثم تفسيرها وتحليلها ومناقشتها.
- **المنهج التاريخي:** وذلك لكشف ووصف المرحلة التاريخية للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي المتمثلة في العهد النبوى، لأجل توصيفها وتحليلها تحليلًا تاريخيًّا للوصول إلى فهم الماضي وربطه بالحاضر والاستفادة منه للمستقبل.

(١) قمحة، جابر، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص: ٧.



الدراسات السابقة:

بحسب اطلاع الباحث فإنه لم يقف على دراسات سابقة للموضوع بهذا العنوان ووجد الباحث من خلال القراءة الشاملة لموضوع المشاركة السياسية في المنظور الإسلامي دراستين قاربتا إلى حد ما موضوع الدراسة وهم:

١- **المشاركة السياسية ومدى تحقيقها في صدر الإسلام: دراسة مقارنة بالمجتمع الغربي**، ناصر سعد خليفة السعداوي، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٢م. وقد ركزت هذه الدراسة على التعرف على المشاركة السياسية في تاريخ الأمم عامًّا وفي العهد الأول للإسلام خاصةً. ووضع المقارنة بين المفهوم الإسلامي للمشاركة السياسية والمفهوم الغربي في القرنين السابع والثامن الميلادي، وقد اختلفت هذه الدراسة عن دراستي فههذه دراسة مقارنة بينما دراستي عن تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

٢- **فقه المشاركة السياسية بين التأصيل والممارسة**، للباحث حسن محمد سلمان، دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٤م. وقد تناولت هذه الدراسة تأصيل مفهوم المشاركة السياسية تأصيلاً فقهياً لإبراز وعرض نماذج من الفكر السياسي الإسلامي والممارسة الراسدة من خلال فاعلية المجتمع المسلم، وأكَّد الباحث في دراسته على أهمية الوصول لرؤية شرعية متكاملة حول مفهوم المشاركة السياسية، وهذه الدراسة تختلف عن دراستي، إذ أنها ركزت على التأصيل الفقهي وربطه بالواقع السوداني كدراسة حالة، بينما دراستي تناولت تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

هيكلية الدراسة:

احتوت الدراسة على مقدمة وبحثين، وخاتمة وها كالتالي:
المقدمة.

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمشاركة السياسية من منظور إسلامي، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية لغة واصطلاحاً. **المطلب الثاني:** التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستقرار السياسي من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوى، ويتكون من مطلبين:
المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية في العهد النبوى.
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العهد النبوى.
الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.



المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية من منظور إسلامي

ظهرت المشاركة السياسية بشكل متلازم وحيوي، وتبلورت معالمها وقواعدها بصورة كاملة عند الممارسة السياسية في النظام السياسي الإسلامي. ونبين في هذا المبحث هذه المشاركة السياسية وحضورها الجلي في المنظور الإسلامي.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمشاركة السياسية لغة واصطلاحاً.

مصطلح المشاركة السياسية تشكل من مفردتين ركبتا ترکيبياً إضافياً، سيقوم الباحث بتعريف كل مفردة على حدة، ثم التعريف للمعنى الاصطلاحي للمشاركة السياسية.

أولاً: تعريف المشاركة لغة واصطلاحاً:

كلمة مشاركة مصدر من الفعل الرباعي "شارك"، وتفيد في وضع اللغة الخلط والمرج، والاختلاط الناتج عن خلط في الملكية أو في صفة الشركين، ومعناه: أن يوجد شيء لاثنين فصاعداً؛ عيناً كان ذلك الشيء أو معنى^(١).

وأما المشاركة اصطلاحاً: فقد عرفها البعض بأنها "اتفاق بين شخصين – فأكثر – مكلفين بإيجاب وقبول طوعيةً و اختياراً للقيام بعمل من الأعمال"^(٢)، في حين ذهب أحد الباحثين إلى أن المشاركة تعني "حصول الفرد على نصيب من شيء ما؛ أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام"^(٣).

ويلاحظ الباحث من التعريفين أن المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللغوي، وأن التعريف الأول اتجه إلى المعنى العام للمشاركة؛ بينما رکر التعريف الثاني على الصفة التفاعلية الاجتماعية العامة، ومن هنا يميل الباحث إلى ما ذكره الباحث سامية بادي أن المشاركة تعني: "المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحده تحقيق الصالح العام"^(٤).

(١) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب المتفوّق: ٨١٧هـ، بصائر ذو التمييز في طائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، ص: ٣١٣. هكذا يكون التهميش وفي كل الإحالات اللاحقة.

(٢) سلمان، حسن محمد، فقه المشاركة السياسية التأصيل والمارسة، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية، ٢٠١٤م، ص: ٤٦.

(٣) عبد الإله، وردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، متوفّر على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid104505>

(٤) بادي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة متواري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص: ٢٦.



ثانياً: تعريف السياسة لغة واصطلاحاً:

أما السياسة في اللغة فهي مصدراً من الفعل ساس يسوس، ولها معانٍ ودلالات لغوية متعددة ومتعددة، منها: الطبع والخلق والسجية^(١)، ومعانٍ القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض والإصلاح^(٢)، وفي الحديث الشريف "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء"^(٣).

السياسة في المنظور السياسي الإسلامي:

اتسمت تعريفات السياسة في المنظور السياسي الإسلامي باستحضارها المعنى اللغوي القائم على الرعاية والقيام على الشيء بما يصلحه، فقد عرف ابن عقيل أن السياسة: ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي^(٤)، ويُعدُّ تعريف أَمَد عَلَيْهِ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ الْمُعَاصِرِينَ أَقْرَبُ تَعْرِيفٍ يُوضِّحُ مَقْصُودَ السِّيَاسَةِ فِي الْفَكْرِ السِّيَاسِيِّ الْإِسْلَامِيِّ وَيَحْوِلُ دُونَ تَدَالِّي بِالسِّيَاسَاتِ الْأُخْرَى؛ حِيثُ عَرَفَ السِّيَاسَةَ أَنَّهَا مَا يُمْكِنُ إِصْلَاحُ أَحْوَالِ الدُّولَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْمَارِجِيَّةِ بِهِ، عَلَى وَقْتٍ ضَوَابِطَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَحْكَامُهَا الْمُنْصُوصَةُ وَغَيْرُ الْمُنْصُوصَةُ لِتَحْقِيقِ السُّعَادَةِ لِعُمُومِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا وَالْفُوزِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْآخِرَةِ^(٥).

ويرى مجید أبو حجیر أن السياسة هدفها الإصلاح العام وتجهه إلى المقصاد وتعتمد الاجتهاد، وفق مقتضيات الشرع في أحکامه، وقواعد العامة، ومقاصده الكلية^(٦).

وفي ضوء ما سبق نستطيع القول أن السياسة في المنظور السياسي الإسلامي تعني رعاية شعوب الأمة داخلياً وخارجياً بما يحقق المصالح ويدفع المضار، وفق المصادر التشريعية الإسلامية. وقد اختار الباحث هذا التعريف لاعتبارين: الأول: عدم اقتصار السياسة على الوسائل، بل هي تشمل الوسائل والأحكام، والقوانين، وكل متعلقات الدولة، والثاني: وضع الضوابط الشرعية للسياسة الشرعية وهو اعتمادها على المصادر التشريعية الإسلامية.

(١) الرَّبِيعِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْحَسِينِيُّ، الْمُتَوَفِّ ١٢٠٥هـ، تاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، تَحْقِيقُ مُجَمُوعَةِ الْمُحَقِّقِينَ، الْجَزْءُ السَّادِسُ عَشَرُ، دَارُ الْهَدَايَةِ، الْكُوِيْتُ، ٢٠٠٦م، ص: ١٥٥.

(٢) بَادِيُّ، سَامِيَّةُ، الْمَرْأَةُ وَالْمُشَارِكَةُ السِّيَاسِيَّةُ فِي الْجَزَائِرِ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، ص: ٢٦.

(٣) الْبَخَارِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفِّ ١٩٤هـ- الْمُتَوَفِّ ٢٥٦هـ، الْجَامِعُ الصَّحِيفُ، دَارُ ابْنِ كَثِيرِ لِلْمُطَبَّعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، دَمْشَقُ، سُورِيَا الْمُطَبَّعَةُ الْأُولَى ١٤٢٣-١٤٢٠هـ، كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ مَا ذُكِرَ عَنْ بْنِ إِسْرَائِيلِ، (رَقْم: ٣٤٥٥)، وَمُسْلِمُ، أَبُو الْحَسِينِ مُسْلِمُ ابْنِ الْحَجَاجِ، الْمُتَوَفِّ ٢٦١هـ- تَ ٢٦٠هـ، الْمُسْنَدُ الصَّحِيفُ، مَؤْسَسَةُ الرِّسَالَةِ نَاسِرُونَ، دَمْشَقُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، ٢٠١٦هـ- ٢٠١٤هـ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ الْوَفَاءِ بِيَعْيَةِ الْخَلْفَاءِ الْأُولَى فَالْأُولُى، رَقْم: ٤٨٧٩.

(٤) ابْنُ الْقِيمِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُتَوَفِّ ٧٥١هـ، الْطَّرِقُ الْحَكِيمُ فِي السِّيَاسَةِ الْشَّرِيعَةِ، تَحْقِيقُ سَيِّدِ عُمَرَ، دَارُ الْحَدِيثِ، الْقَاهْرَةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ٢٠٠٢م، ص: ١٧.

(٥) الْطَّائِيُّ، أَحَمَدُ عَلَيْهِ حَسِينٌ، الْمَوَازِنَةُ بَيْنَ الْمَصَالِحِ، دَارُ النَّفَائِسِ، الْأُرْدُنُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ٢٠٠٧م، ص: ١٩٧.

(٦) أَبُو حَجِيرٍ، مُجِيدٌ مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ، قَوَاعِدُ السِّيَاسَةِ الْشَّرِيعَةِ فِي تَعْيِينِ مُوَظَّفِي الدُّولَةِ فِي الْإِسْلَامِ، دَارُ الْقَافَةِ لِلْنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْأُرْدُنُ، ٢٠٠٥م، ص: ١٨.

ثالثاً: مفهوم مصطلح المشاركة السياسية:

يعد تعريف حسن محمد سلمان أوضح تعريفات المشاركة السياسية تعبيراً عن فلسفتها الإسلامية حيث عرفها أنها "أداء الواجب الرسالي في إقامة الدين وعمران الدنيا وبذلك يتحقق الاستخلاف الاجتماعي العالمي في إطار ثلاثة الفلسفة السياسية الإسلامية المتمثلة في التوحيد- التسخير- الاستخلاف، ليشمل حركة المجتمع كافة في إقامة الدين وعمران الدنيا"^(١)، أي أنها واجبة وليس تطوعاً، وتشمل حركة المجتمع كله، وتحدف إلى إقامة الدين وعمران الدنيا.

و قريب منه تعريف القرishi حيث عرفها أنها "مجموعة الأنشطة الفكرية والعملية التي تتسع لتشمل الأعمال والأنشطة السياسية المباشرة وغير المباشرة، التي تلبي أهداف الشريعة والمجتمع والدولة الإسلامية"^(٢). ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أن المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي تعني: مساعدة المواطنين المباشرة أو غير المباشرة في رعاية شئون الدولة داخلياً وخارجياً بما يحقق المصالح ويدفع المضار وفق المصادر التشريعية الإسلامية.

المطلب الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستقرار السياسي من منظور إسلامي:

يتكون عنوان هذا المطلب من لفظتين ركيتاً تركيباً إضافياً، وهما (الاستقرار - السياسة)، وقد كشف الباحث سابقاً مفهوم كلمة السياسة لغةً واصطلاحاً، وسيقدم الباحث تعريفاً بكلمة الاستقرار ثم يتناول تعريف مصطلح الاستقرار السياسي، وذلك كما يأتي:

أولاً: تعريف كلمة الاستقرار في اللغة:

الاستقرار مصدر من الفعل الخماسي استقرَّ، وأصله يرجع إلى الماضي الثلاثي المضعف (قرَّ)، والجذر اللغوي "قرَّ" يشير إلى عدد من المعاني اللغوية، أهمها ما يتعلق بمناطق بحثنا معنيان:

- **الأول: السكون والاستقرار:** أي ما حصل في الشيء من السكون، وما صار إليه وثبت عليه، قال الفيروز آبادي: "قرَّ بالمكانِ يَقْرُرُ، بالكسر والفتح، قَرَاراً وفُرُوراً وقرَّةً: ثَبَّتْ، وسَكَّنَ، كَاسْتَقَرَّ وَتَقَارَّ"^(٣).

- **الثاني: التمكّن:** قال ابن فارس: "القاف والراء أصلانٍ صحيحان، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكّن فالأولُ القرُّ، وهو البرد... والأصل الآخر التمكّن، يقال قَرَّ واستقرَّ"^(٤).

(١) سلمان، حسن، فقه المشاركة بين التأصيل والممارسة، مرجع سابق، يتصرف، ص ٩٨/٩٩.

(٢) القرishi، علي حسن، دراسة تحليلية لمقومات التربية والسياسة في ضوء القرآن والسنّة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ص: ٢٧٦.

(٣) الفيروز آبادي، بصائر ذو التميّز في لطائف الكتاب العزيز، مصدر سابق، الجزء الرابع، ص: ٢٥٠.

(٤) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى ٣٩٥هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، الجزء الخامس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص: ٧.



من خلال هذين المعنين يتبيّن للباحث أن الاستقرار لغة يشير إلى التمكّن في المكان، والسكنون والثبات، وفي هذا إشارة إلى لازم الاستقرار وهو التمكّن الذي يضمن عدم وجود القلاقل والإزعاجات. وقد يكون الاستقرار في الرأي والتفكير؛ ويعني سكون الفكر بعد اختيار رأي على غيره، ومنه كلمة القرار: إشارة إلى الرأي المستقر عليه بين عدة قرارات وأراء فيكون القرار هو النهاية والمستقر عليه^(١).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للاستقرار السياسي:

تکاد جميع التعريفات تعتمد على المعنى اللغوي من الثبات والتمكّن، مع اختلافات في الماهية والتفاصيل التي يستلزمها التمكّن والثبات بما يضمن الاستمرارية، وسوف يتناول الباحث طرفاً من التعريفات ليقف على ماهية الاستقرار السياسي.

يرى نايف الخريشا أن الاستقرار السياسي هو حالة التوازن بين الدولة والشعب وبين الأفراد والمجتمع، وذلك أن الأمان عندما يتحقق ويتم فيه تجاوز الخوف ويصل الشعب إلى حالة الإشباع للضروريات الحياتية مع كفالة الحريات والعدالة والمساواة^(٢)، أي أن الاستقرار السياسي يعني القدرة التي تحقق تمكّن النظام، من خلال تسير الأزمات وإنهاها، وحل الصراعات بدون عنفٍ، مما يزيد في شرعية النظام السياسي.

وذهب العثماني إلى تحديد ماهية الاستقرار السياسي في قدرة النظام على الحفاظ على نفسه ومواجهة الأزمات وإدارة الصراعات، مع التمكّن من إجراء التغييرات الالازمة للاستجابة للحد الأدنى من توقعات المواطنين وحاجاتهم^(٣)، واجتهد بعض التعريفات لربط التمكّن بالشرعية الدستورية التي تقوم على التوافق المجتمعي بين الشعب والنظام الحاكم، وفي إطار هذا الربط أكد الصفار على أن الاستقرار السياسي مرهون بعدد من الأبعاد السياسية الأساسية، وهي: (حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، دستور ثابت، قرار سيادي، وشرعية للنظام) ويربط الصفار بين الشرعية القائمة على الاختيار النزيه وقوة واستقرار النظام وضمان استمراريه^(٤).

وفي التعريفات الحديثة الاستقرار السياسي يعني "قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكييف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو

(١) السعيد، فواز عبد الرحيم، صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص: ٢١.

(٢) الخريشا، ناصر نايف حدبه، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠١٧، ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص: ١١٥.

(٣) العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، مؤتمر الوسطية الدولي، طرابلس، لبنان، ١٤ أبريل، ٢٠٠٨، ص: ٩٧.

(٤) الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٥، ص: ١٥.

يكسبه الشرعية السياسية الالزام لاستمراره، ويحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية^(١).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الاستقرار السياسي في المظور الإسلامي يعني قدرة النظام السياسي الشرعي ومؤسساته على تسيير شئون الدولة داخلياً وخارجياً بكفاءة وفاعلية، والتكيف مع التغيرات وفق المقاصد الشرعية بما يحفظ الدين والدنيا، ويحقق العدل والمساواة والتنمية.

المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

ارتبطت المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً تجلّى بما شهدته المدينة المنورة بعد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى فيها من استقرار وتماسك، وقد رصد الباحث هذا التأثير المشاركة السياسية في مطلبين:

المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية في العهد النبوى.

لقد اتخذت المشاركة السياسية أشكالاً متعددة في العهد النبوى، الأمر الذي جعل تأثيرها على الاستقرار السياسي جلياً ومبشراً وهذه أهم أشكالها:

أولاً: المشاركة السياسية عن طريق البيعة:

البيعة هي عقد سياسي يتضمن إقرار موضوع البيعة وتحمّل تبعاًها السياسية والشرعية والعرفية، وقد تمت البيعة في العهد النبوى خمس مرات، ثلاث بيعات على الإيمان؛ وهي: بيعة العقبة الأولى، وبيعة النساء، وبيعة من آمن يوم الفتح^(٢)، وبيعتان سياسيتان؛ تخلّت معالم المشاركة السياسية في كل بيعة منها، وهكذا موجزها باختصارها:

أ- بيعة العقبة الثانية:

تمثل هذه البيعة حجر الأساس في تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة والتي تمثل فيها المشاركة السياسية المعلم البارز فقد كانت في المرحلة الملكية في العام الثالث عشر منبعثة، وقد شارك فيها ثلاثة وسبعين رجلاً وامرأتان^(٣)، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه^(٤).

(١) محمد، شيماء محى الدين، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالي نيجيريا و Moriyania، أطروحة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص: ٢٠١.

(٢) ابن حنبل، أحمد محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتحريج شعيب الأرناؤوط وآخرون، الجزء الثالث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، برقم (١٤٥٦٩)، ص: ٤١٥؛ قال شعيب الأرناؤوط: إسناده محتمل للتحسین.

(٣) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٥٨٣٦)، ص: ٤٦٠، وذكر فيه حضور نسيبة بنت كعب، وأسماء بنت عمرو، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط.

(٤) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٤٩٦)، ص: ٣٢٢، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.



ومن مظاهر المشاركة السياسية في بيعة العقبة الثانية:

كانت بيعة العقبة الثانية في العام الثالث عشر منبعثة، أي أنها تمت في المرحلة المكية قبل تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، ولكنها كانت حجر الأساس في تأسيس دولة الإسلام في المدينة المنورة، لهذا يعدها الباحث نموذجاً مبكراً من المشاركة السياسية في العهد النبوي.

وقد شارك فيها ثلاثة وسبعون رجلاً وأمرأتان^(١)، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين، يتبع الناس في منازلهم بعكاظ وجنة، وفي المواسى بعنى ... فرحل إليه منا سبعون رجلاً حتى قدموا عليه في الموسم، فواعده شعب العقبة، فاجتمعنا عنده من رجل ورجلين حتى توافينا، فقلنا: يا رسول الله؛ علام نباعيك، قال: "تباعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل، والنفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تقولوا في الله لا تخافون في الله لومة لائم، وعلى أن تنصروني فتمنعوني إذا قدمت عليكم مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبناءكم ولهم الجنة" ، قال: فقمنا إليه فباعناه^(٢)، وفي رواية كعب بن مالك إضافة مهمة، قال صلى الله عليه وسلم: أخرجوا لي اثنى عشر نقيباً منكم يكونون على قومهم، فأخرجوا منهم اثنى عشر نقيباً منهم تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس^(٣).

تضمنت هذه البيعة شروطاً دستورية وسياسية وما يدل على حق الأمة السياسي في البيعة منها: شرط السمع والطاعة وهو حق سياسي للحاكم على الرعية في الإسلام، واشترط النفقة في العسر واليسر والتي هي من التزامات الدولة تجاه رعاياها وتضمن بها التكافل وتحفظ بها المجتمعات. وشرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو شرط التناصح بما يحمل من تقويم الخطأ ومعارضة المنكر، وله ارتباط وثيق بالأبعاد السياسية^(٤).

وشرط النصرة والحماية: وهو شرط سياسي مهم، ويعني وجود قوة داخلية لحماية الدولة الناشئة وقائدها؛ مما يسمح باستمرارها، ويفصل عن قوتها، ويتحقق لها القوة الداخلية والخارجية، فهذه الشروط

(١) أحمد، مسنن الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٥٨٣٦)، ص: ٤٦٠، وذكر فيه حضور نسيبة بنت كعب، وأسماء بنت عمرو، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط.

(٢) أحمد، مسنن الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٤٩٦)، ص: ٣٢٢، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أبيوب الحميري المعاوري، المتوفى ٢١٣هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البافى الحلبي وأولاده مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م، ص: ٤٤٠ - ٤٤٨.

(٤) المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، ص: ٩٣.



شروط لازمة لقيام الدول واستمرارها واستقرارها ونجاحها مما يؤكد أن هذه البيعة كانت صورة للمشاركة السياسية، "وهي الحدث السياسي الذي تكونت الدولة الإسلامية كلها على أساسه، هي اتفاق شراكة واسع المعاني ودفاع مشترك من أجل البعض" (١).

طلب الرسول صلى الله عليه وسلم من الأنصار المبايعين أن يخرجوا له اثني عشر نقيباً يكونون على قومهم، كما في رواية كعب بن مالك إضافة مهمة، ... فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً منهم تسعة من الخرج وثلاثة من الأوس (٢). وهذا فيه تأسيس للوكالة السياسية واستدل به كثير من المعاصرین على ذلك وهو نموذجاً للتمثيل النبوي، حيث يمثل مجموع مختاربة بقية القوم، ويظهر في نسبة الأعداد من القبيلتين التمثيل النسبي في الاختيار، فقد كان عدد الذين حضروا البيعة من الخرج أكثر من الذين حضروا البيعة من الأوس، ثلاثة أضعاف من الأوس بل يزيدون، ولذلك كان النقباء ثلاثة من الأوس وتسعة من الخرج (٣).

ب- بيعة الرضوان:

قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٤): ... حيث جاء الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قريشاً صادوه عن البيت وأنهم مغاربوه، فأرسل رسول الله عثمان بن عفان يخبر قريشاً أن رسول الله لم يأت لحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت معظماً لحرمه، فبلغهم عثمان ما أرسل به، فاحتسبته قريش عندها، فبلغ رسول الله والمسلمين أن عثمان قد قتل (٥)، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى مبايعته على قتال المشركين ومناجتهم فبأياع الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت (٦)، وعلى الصبر، وعدم الفرار (٧)، وهذه البيعة صورة من المشاركة السياسية ومن معالم ودلائل أن الجميع شارك في هذه البيعة طاعةً واختياراً - ولم يختلف إلا الجد بن قيس؛ وكان من المنافقين (٨)، وهذا يدل على الحرية والمشاركة في الشأن السياسي للأمة، كما يدل على التعاون بين القائد - الرسول - وأفراد الدولة في تحقيق هيبة الدولة وصناعة مكانتها في السياسة الخارجية.

(١) المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، مرجع سابق، ص: ٩٤.

(٢) ابن هشام، جمال الدين عبد الملك: السيرة النبوية مرجع سابق، الجزء الأول، ص: ٤٤٠-٤٤٨.

(٣) الغضبان، منير محمد، التربية القيادية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٤٥٥، ص: ٦٧.

(٤) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الإمارة، باب استجواب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، مرجع سابق، الجزء الثاني، برق (١٨٥٦)، ص: ١٤٣٨.

(٥) أحمد، مسنن الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الرابع، برق (١٨٩٣٠)، ص: ٣٢٣، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، كتاب الأحكام، باب كيف يبأياع الإمام الناس، مرجع سابق، الجزء السادس برق (٦٧٨٠)، ص: ٢٦٣٤.

(٧) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الوصية، باب بيعة الحديبية، مرجع سابق، الجزء السادس، برق (٤٨٣٦)، ص: ٢٥.

(٨) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الوصية، باب بيعة الحديبية، مرجع سابق، الجزء السادس، برق (٤٨٣٨)، ص: ٢٥، وكان الجد بن قيس من المنافقين.

ثانياً: المشاركة السياسية عن طريق ممارسة الشوري:

تعد الشوري شكل من أشكال المشاركة السياسية حيث مارسها المسلمون في العهد الملكي وبالذات في الجوانب السياسية العامة، فالرسول صلى الله عليه وسلم لا يترك المشاورة في أمره كله، وسنقف مع بعض هذه المشاورات السياسية في الآتي:

- **غزوة بدر:** حيث استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه في الخروج للغزوة قبل أن يخرج^(١)، واستشارهم بعد غزوة بدر في أمر الأسرى^(٢)، وكذلك مشورة الحباب بن المنذر على المسلمين بتعديل مكافئ وينزلوا بالقرب من ماء بدر ليشربوا ويعنوا عدوهم من باب الحرب والمكيدة، وقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الرأي العسكري الحريسي^(٣).

- **غزوة أحد:** استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه في الدفاع عن المدينة من داخلها، أو الخروج للحرب خارج المدينة، ونزل على رأي مشورة الأغلبية، خلافاً لما اقترحه عليهم ابتداء^(٤).

- **غزوة الأحزاب أو غزوة الخندق^(٥):** وظهر المشورة فيها حينما أشار سلمان الفارسي بمحفر خندق يحول بين المشركين ودخول المدينة وأخذ الرسول الله صلى الله عليه وسلم بمشورته^(٦).

وقد استشار النبي صلى الله عليه وسلم قادة الأنصار في عقد معاهدة مع غطفان على ثلث ثمار المدينة لفك حصار الأحزاب عن المدينة في غزوة الأحزاب، كي يدفع المضرة الواقعة على المسلمين والمحيطة بالمدينة المنورة من تحالف الأحزاب عليهم وتكلبهم على حربهم عن قوس واحدة، وقد رفض قادة الأنصار الصلح

(١) مسلم، المستند الصحيح المختصر، كتاب المغازي، باب أسرى بدر، مرجع سابق، الجزء الخامس، برقم (٤٦١٠)، ص: ١٥٧.

(٢) الحكم، محمد بن عبد الله بن حمدوه البيسابوري، المتوفى ٤٠٥ هـ، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الجزء الثاني، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الثانية ٤٢٢ هـ-٢٠٠٢ م، برقم (٣٢٧٠)، ص: ٣٩٥. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧ هـ، المغازي، تحقيق: مارسلن جونس، الجزء الأول، دار الأعلمى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩-١٩٨٩ م، ص: ١٩٥.

(٤) أحمد، مسنون الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٨٢٩)، ص: ٣٥١، قال شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره وهذا إسناد على شرط مسلم، ولزيد من تفاصيل الغزوة وأحداثها، والواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧ هـ، المغازي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: ١٩٥.

(٥) ابن هشام، السيرة النبوية، مرجع سابق (الجزء الثاني، ص: ٢١٤)، والبيهقي، أحمد بن الحسين، المتوفى ٤٥٨ هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلعي، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، ص: ٣٩٣.

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، كتاب فضائل الصحابة، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، الجزء الرابع، مرجع سابق، برقم (٣٨٧٤)، ص: ١٥٠٤.



السياسي، بأدب بالغ وبيان عظيم وتعظيم الله ورسوله، ونزل رسول الله على رأيهم وتحمل الجميع شدة الحرب حتى هزم الله الأحزاب وحده^(١).

ثالثاً: المشاركة السياسية عن طريق حرية الاختيار:

الحق الدستوري للأمة يعطي كل فرد بالغ عاقل "أن يكون له رأي في مصير الدولة، لأنه منع عليه بنصيبيه من الخلافة العمومية... فالمسلمون سواسية في حق التصويت وإبداء الرأي"^(٢)، وتشهد السنة العملية بوجود الاختيار كنوع من المشاركة السياسية، ومن ذلك:

أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار في بيعة العقبة الثانية أن يختاروا من بينهم اثني عشر نقيباً يكونوا عرفاء عليهم، وقد أكد الصالabi جانب المشاركة السياسية الظاهر في اختيار النقباء مقرراً: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعين القباء إنما ترك طريق اختيارهم إلى الذين بايعوا، فإنهم سيكونون عليهم مسئولين وكفلاً، والأولى أن يختار الإنسان من يكفله ويقوم بأمره^(٣).

كما أقر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة على اختيارهم خالد بن الوليد بعد موت القادة الثلاثة الذين رشحهم النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر بقتلهم قبل خروجهم للغزو، ولم يحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثلاثة رابعاً وكان بوسعه أن يفعل، غير أنه صلى الله عليه وسلم ترك المسلمين يختاروا لأنفسهم الأصلاح وت تكون لديهم القدرة على المشاركة، وهذا من فقه السياسة ومسؤولياتها^(٤).

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة في العهد النبي

كان للنساء دور وحضور فاعل في المشاركة السياسية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أشار الإمام مسلم إلى معنى المشاركة حيث بوب في صحيحه باب عنوان: باب غزوة النساء مع الرجال^(٥)، وقد تجلت مشاركة النساء سياسياً في العهد النبي في أشكال مختلفة وكثيرة منها:

- حضور امرأتين من نساء الأنصار في بيعة العقبة الثانية وهي بيعة سياسية وحق سياسي كفله الشرع الإسلامي للمرأة كما كفله للرجل^(٦).

(١) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المتفق عليه، المجمع الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد الجيد السلفي، الجزء السادس، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية، م١٩٨٣، برق (٥٤٠٩)، ص: ٢٨. والصالabi، علي محمد، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨-١٤٢٩م الطبعة السابعة، ص: ٦٣.

(٢) المودودي، أبو الأعلى، ت م١٩٧٩، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، ترجمة: جليل حسن الإصلاحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٨٩-١٩٦٩م، ص: ٥٥.

(٣) الصالabi، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٢٤٩.

(٤) المقرizi، (أحمد بن علي بن عبد القادر، المتفق عليه، إمتناع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والخلفة والمناع، تحقيق: محمد عبد الحميد النسيسي، الجزء الأول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠-١٩٩٩م، ص: ٣٤٨/٣٤٩.

(٥) مسلم، الجامع الصحيح المختصر، الجزء الخامس، كتاب المغاري، باب غزوة النساء مع الرجال، رقم (٤٧٠٦)، ص: ١٩٦.

(٦) مفتى، محمد أحمد، مفاهيم سياسية، دار البشير عمان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨م، ص: ٣٢.



- ما قامت به أسماء بنت أبي بكر الصديق في المحرجة، والمحرجة إلى المدينة هي النقلة السياسية التي تأسست بها الدولة^(١).

- مشورة أم سلمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الحديبية، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما فرغ من كتابة صلح الحديبية أمر الصحابة بالتحلل من العمرة لكنهم رفضوا ولم يقم أحد، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم ودخل على أم سلمة وهو غاضباً، فأشارت عليه أن يتحلل هو أولاً حتى يرأ الناس، فخرج عليهم وبدأ بالتحلل فلما رأه الصحابة قاموا وبادروا إلى التحلل^(٢).

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العهد النبوى.

المقصود بالمؤشرات هي الجوانب التي يقاس الاستقرار السياسي من خلالها، وتحدد درجته بدرجة وجودها، فهي أبعاد سياسية واجتماعية يدل وجودها على الاستقرار السياسي، كما يشير ضعفها وانعدامها إلى ضعف الاستقرار السياسي أو عدمه. يذكر الباحث أهم المؤشرات في العهد النبوى المبارك وهي كما يأتي:

أولاً: الثبات الدستوري:

تمتعت الدولة الإسلامية في العهد النبوى بالثبات الدستوري، فالدستور أساسه القرآن الكريم والسنّة النبوية، وتنبثق منها الشريعة بشាតها في القواعد والأصول ومرورتها في الفرعيات والمستجدات، بما يكفل لها الصلاحية التامة للزمان والمكان وعدم التغيير، وقد فرض الإسلام على المسلمين جميعاً الرجوع دائماً عند الاختلاف وتعدد الرأي في شئون الحياة، إلى الأصولين العظيمين القرآن والسنّة^(٣).

وثبات الدستور واستقراره يمنع جعله عرضة للمطامع السياسية والأهواء الشخصية، وهذا من أعظم ما يعهد للاستقرار السياسي العام ويزيد قوة النظام ويعكّن له سياسياً واجتماعياً. وهذا ما جاء في نصوص معاهدة المدينة "إنه مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مردہ إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم..."^(٤)، فشروط وثيقة المدينة تحدد الدستور الذي سينظم شئون الدولة الجديدة، وفيها "تأكيد سلطة عليا تحيّم على المدينة وتفصل في الخلافات منعاً لقيام اضطرابات في الداخل من جراء تعدد السلطات، وفي نفس الوقت تأكيد ضمّي برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم على الدولة"^(٥).

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المتوفى ٧٧٤ هـ، السيرة النبوية، المحقق: مصطفى عبد الواحد، الجزء الثاني، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٧٦-١٣٩٥ هـ، ص: ٢٣٤.

(٢) الصالبي، محمد علي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٦٨٠.

(٣) الشافعى، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن شافع المتوفى ٤٢٠ هـ، تفسير الإمام الشافعى، جمع وتحقيق: أحمد بن مصطفى الفزان، الجزء الثاني، دار التذكرة، السعودية، الطبعة الأولى، ٤٢٧-١٤٢٤ هـ، ص: ٦١٧.

(٤) الهندي، محمد حميد الحيدر، المتوفى ٤٢٤ هـ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٧ هـ، ص: ٤١-٤٧.

(٥) سالم، السيد عبد العزيز، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: ١٠٢.

**ثانياً: سيادة القانون:**

تمتع الدستور الإسلامي والقانون والأحكام المنشقة عنه بما يعرف في الأدبيات السياسية المعاصرة بسيادة القانون، والسيادة تطلق على اتجاهين:

أ- التفرد في الحكم: وقد نص علماء السياسة الشرعية على أن الحكم هو الله رب العالمين^(١)، ولا حكم لسواء من البشر، وليس لأحد أن ينزعه في الحكم والتشريع^(٢).

ب- تساوي الجميع أمام القانون: فلا فرق في ذلك بين الناس وذلك يعني "خضوع الحاكم والمحكومين للقانون"^(٣).

ومن المظاهر في المساواة للجميع أمام القانون: تطبيق حد السرقة على المرأة المخزومية التي سرقت فأراد أسامة بن زيد أن يشفع لها، قال عروة بن الزبير: فلما كلمه أسامة فيها تلوّن وجه رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله خطيباً فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: "أما بعد فإنما أهلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرقوا فيهم الشريف تركوه، وإذا سرقوا فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلك المرأة فقطعت يدها"^(٤).

هكذا يتجلّى تطبيق القانون على الجميع، وعدم الاستجابة لمحاولة تعطيل القانون لشرف المرأة في قومها، وهذا يمثل إعلاناً دستورياً ينص على سيادة القانون على الجميع بما يحقق العدل والمساواة ولو كان الحكم على أقرب الأقربين.

ثالثاً: العدل والمساواة:

العدل والمساواة في الأحكام هما ضمانة للمجتمعات من الفوضى، وعنوان الاستقرار السياسي، وكفالة الرضا الجماعي العام، وطريق قوة الدولة وبقاء الأمة.

وقد كانت الحياة السياسية في العهد النبوي تقوم على العدل والمساواة بصورة ليس لها مثيل، ومن ذلك: ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم من تطبيق عملي في نفسه كما عند البيهقي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سوى الصنوف في غزوة بدر وضرب سواد بن غربة عندما برع عن الصنف، وبعدها

(١) الأمدي، علي بن محمد، المتوفى ٥٦٣هـ، الأحكام في أصول الأحكام، علق عليه العالمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الجزء الأول، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص: ١١٩.

(٢) المصري، مشير عمر، المشاركة في الحياة السياسية: في ظل أنظمة الحكم المعاصرة: رؤية فقهية معاصرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص: ٣٠.

(٣) خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص: ١٨٠.

(٤) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب المغاري، (برقم: ٤٣٠).



أوجعه رسول الله بقضيبه، طلب منه أن يقتضي سواد وقبأً بطن النبي - صلى الله عليه وسلم -، تعجب النبي من فعله، فأجاب سواد: يا رسول الله، قد حضر ما ترى فأردت أن يكون آخر العهد أن يمس جلدي جلدك^(١). وفيما يخص المال فعند البيهقي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "يأيها الناس من أخذت له مالاً فهذا مالي"^(٢).

فالعدل في الإسلام لا يفرق بين الناس، إنما هدفه صيانة الحقوق ودفع المظالم، والناس أمام العدل في الإسلام سواء، وهكذا ينشأ الرضا عن النظام السياسي ويتوارد الولاء للوطن والمحافظة عليه وحمايته من الرغزة.

رابعاً: التنمية الاجتماعية الشاملة:

التنمية هي الرابط والضامن لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية – فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد المستقر تضمن الاستثمار الضروري في الرأس المال البشري^(٣)، وهدفها دفع القدرات البشرية نحو الإيجابية عبر المشاركة بأنواعها المتعددة لما يعود على المواطن والمجتمع بالتقدم والازدهار.

وفي العهد النبي يلاحظ آثار التنمية في كل الجوانب وال مجالات، فقد كانت هناك تنمية اجتماعية شاملة تضمنت (التنمية البشرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية)، فالدولة الإسلامية تقوم بتهيئة ما يحتاج الناس له من مختلف الصناعات والحرف والعلوم وتوفير سبل البحث والاختراع، وقد جعل الفقهاء ذلك من فروض الكفاية التي يجب وجودها في الأمة^(٤)، وبذلك ساهمت التنمية الشاملة في الاستقرار السياسي في العهد النبي من خلال الآتي: تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، وتحقيق الكفاءة والجودة والإتقان، وإثبات كفاءة الدولة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات.

خامساً: تجاوز الأزمات الداخلية:

تجاوز الأزمات الداخلية يعني تحقيق الأمن الاجتماعي العام، والذي هو قيمة سياسية أساسية في النظام الإسلامي كله، وسيادة قيمة الأمن وتكامل عناصره في المجتمع يدفع الفرد والمجتمع إلى الطمأنينة والاستقرار والتخطيط والعمل للمستقبل، والإسلام ينظر إلى الأمن بمفهومه الشامل الذي يحتاج إليه المجتمع^(٥).

(١) آخرجه البيهقي، دلائل النبوة، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: ٧١، وابن هشام، السيرة النبوية، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: ١٧٢.

(٢) آخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الجزء السادس، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص: ١٢٣.

(٣) محمد، غري، الديمقراطية الحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسية بن يوعلي – الشلف، الجزائر، ٢٠١١م، ص: ٣٧٦.

(٤) الدميحي، عبد الله بن عمر بن سليمان، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص: ١٢١.

(٥) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٤٢١-٢٠٠١م، ص: ١٦٢.



ويظهر ذلك في العهد النبوى من خلال إلقاء الضوء على تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع اليهود والمنافقين، وإفساح المجال لهم بالمشاركة في المجتمع.

فقد كان من أهداف وثيقة المدينة تصفيير الأزمات الداخلية والتقليل منها، ويدل على ذلك أن اليهود فيما بينهم كانوا يختارون حكم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم، كما في قصة اختلاف بنى النضر وبني قريظة في دية القتلى بينهما، فحُكِّمُوا النبي صلى الله عليه وسلم لأجل المساواة بينهم في الدية فنزلت الآية: **(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ التَّفْسِيرَ بِالْقَوْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَنَ بِالسِّنَنِ وَاجْرُوهُ قِصَاصَ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ مَمْ يَحْكُمْ إِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ^(١)** فسوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ^(٢).

أما المنافقون فقد كانوا يمثلون أزمة داخلية حقيقة ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم تعامل معها بحكمة وصبر جليل، وقد ساهم في التغلب على أزمة النفاق في المدينة المنورة مشاركة الرسول صلى الله عليه وسلم الأنصار بصورة مباشرة في حل تلك الأزمة أو تحجيم ضررها الاجتماعي، ويشهد لذلك ما يأتي:

- قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر بعدما أشاع المنافق عبد الله بن أبي بن سلول حادثة الأفك: «يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً، ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي» فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: يا رسول الله أنا أعذرك منه إن كان من الأوس ضربت عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك ^(٣).

- وما قال عبد الله بن أبي بن سلول "والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "دعه، لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه" ^(٤).

يتضح في المثالين أثر المشاركة المجتمعية في تحجيم النفاق وأضراره، وحكمة النبي صلى الله عليه وسلم في صبره البالغ على أذى المنافقين قطع الطريق لتفاقم الأزمة بسبب الحمية والعصبية.

(١) المائدة آية رقم ٤٥.

(٢) العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روایات السیرة النبویة، الجزء الأول، الناشر: مکتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥-١٩٩٤ھ، ص: ٢٩١.

(٣) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب لولا جاءه عليه بأربعة شهداء، (ب رقم ٤٧٥٠).

(٤) العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روایات السیرة النبویة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص: ٤٠٩.



سادساً: تجاوز الأزمات الخارجية:

تجاوز النبي صلى الله عليه وسلم جميع الأزمات الخارجية وكان للمشاركة دور بارز في مواجهة تلك الأزمات، وإثبات كفاءة الدولة الجديدة واستقرارها في المدينة المنورة.

ظهرت المشاركة في صلح الحديبية وذلك في حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحقيق الاستقرار قائلاً "والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم" (١)، ولهذا وافق النبي صلى الله عليه وسلم على شروط الصلح بما فيها من إجحاف ظاهر في بعض الشروط، ولكنه صلى الله عليه وسلم تغاضى لوجود شرط يضع الحرب، ويؤمن الناس، ويحفظ الدماء، ويتحقق الاستقرار؛ حيث جاء في شروط الحديبية "وضع الحرب بين الطرفين عشر سنين، يأمن فيهن الناس، ويكتف بعضهم عن بعض" (٢).

وفي ضوء ما تحقق يتأكد وجود مؤشرات الاستقرار السياسي في المدينة المنورة بصورة ظاهرة، رغم كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الدولة الإسلامية في العهد النبوي، وقد ساهمت المشاركة السياسية بظهورها المتعددة في تحقيق الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة.

الخاتمة:

توصيل الباحث إلى عدد من النتائج كالتالي:

- ١- أن النظام السياسي الإسلامي سبق النظم والدستوريات المعاصرة في جعل المشاركة السياسية حقاً دستورياً، وواجباً شرعاً، كما أعطى للأمة الحق في اختيار الحاكم ومراقبته ومحاسبيه بل وعزله.
- ٢- أن جميع الضمانات الالزمة للمشاركة السياسية في النظام السياسي الإسلامي متوفرة، مثل: مشروعية المشاركة في الدستور، والحرية الفكرية، والمساواة، والمواطنة، ووجود المعارضة السياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- ٣- أن العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي - في المنظور الإسلامي - علاقة طردية؛ كلما زادت فاعلية المشاركة السياسية زاد الاستقرار السياسي، واتضحت هذه العلاقة في الثبات الدستوري، وسيادة القانون، والعدل، والتنمية، واستباب الأمن، كما في العهد النبوي في المدينة.

(١) آخرجه البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، الجزء الثالث، كتاب بدء الولي، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتاب الشروط، (برقم: ٢٧٣٢)، ص: ٢٥٢.

(٢) موسى بن راشد العازمي، اللؤلؤ المكتوب في سيرة النبي المأمون «دراسة محققة للسيرة النبوية»، الجزء الثالث، المكتبة العامية للإعلان والطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤٣٢ م، ص: ٣٢٢، والصلabi، علي محمد، السيرة النبوية عرض وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٦٧٥، وما بعدها.



- ٤- ارتبطت مؤشرات الاستقرار السياسي بأشكال وصور المشاركة السياسية الشرعية التي توفرت في العهد النبوي والتي كانت تطبقاً صحيحاً للواجبات الشرعية السياسية، وتطبيق الشرائع ضمانة تحقيق الاستقرار السياسي في المظور الإسلامي.
- ٥- ظهر أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي من خلال المؤشرات الآتية: الثبات الدستوري، وسيادة القانون، والعدل والمساواة، والتنمية الاجتماعية الشاملة، وتجاوز الأزمات الداخلية والخارجية.

المراجع:

قمبحة، جابر، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ م.

الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب المتوفى: ٨١٧هـ، بصائر ذو التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦ م.

سلمان، حسن محمد، فقه المشاركة السياسية التأصيل والممارسة، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية عام ٢٠١٤ م.

عبد الإله، وردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، متوفى على الرابط
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid104505>

بادي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٥ م.

الزيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المتوفى ١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ٢٠٠٦ م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ١٩٤هـ - ٢٥٦هـ، الجامع الصحيح، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٢ م.

مسلم، أبو الحسين مسلم ابن الحجاج ٢٠٦هـ - ت ٢٦١هـ، المسند الصحيح، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية-١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ م.

ابن القييم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبي بالمتوفى ٧٥١هـ، الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، سنة الطباعة ٢٠٠٢ م.

الطائي، أحمد عليوي حسين، الموازنة بين المصالح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.



أبو حجير، مجید محمود سعید، قواعد السياسة الشرعية في تعيين موظفي الدولة في الإسلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٥ م.

القرishi، علي حسن، دراسة تحليلية لمقومات التربية والسياسة في ضوء القرآن والسنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.

السعید، فواز عبد الرحيم، صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤ م.

الحرشا، ناصر نايف حدیثه، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠١٧ م. أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، مؤتمر الوسطية الدولي، طرابلس، لبنان، ١٤٠٨ م.٢٠٠٨

الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٥٢٠ م.

محمد، شيماء محى الدين، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالي نيجيريا وموريانيا، أطروحة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥ م.

المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ م.

ابن حنبل، أحمد محمد، المتوفى ٢٤١ هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.

ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن أبيوب الحميري المعافري، المتوفى ٢١٣ هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥ هـ-١٩٥٥ م.

الغضبان، منير، التربية القيادية، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.

الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧ هـ، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.

ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن أبيوب الحميري المعافري المتوفى ٢١٣ هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥ هـ-١٩٥٥ م.



- البيهقي، أحمد بن الحسين، المتوفى ٤٥٨هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الجزء السادس، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المتوفى ٣٦٠هـ، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- الصلابي، علي محمد، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م. الطبعة السابعة.
- المودودي، أبو الأعلى، ت ١٩٧٩م، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، ترجمة: جليل حسن الإصلاحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- البياتي، منير محمد، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- المقرizi، أحمد بن علي بن عبد القادر، المتوفى ٤٨٤٥هـ، إمتناع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والخلفة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المتوفى ٧٧٤هـ، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبد الواحد الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٥هـ ١٩٧٦م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن شافع المتوفى ٢٠٤هـ، تفسير الإمام الشافعي، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، جمع وتحقيق: أحمد بن مصطفى القرآن، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الهندى، محمد حميد الله الحيدر، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة، الناشر: دار الفائق، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٧هـ.
- الآمدي، علي بن محمد، المتوفى ٦٣١هـ، الإحکام في أصول الأحكام، علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصمیعی، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- المصري، مشير عمر، المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة (رؤى فقهية معاصرة)، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، الطبعة الثانية، ٤٢٠٠م.



محمد، غربى، الديمقراطية الحكم الرشيد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف، الجزائر، ٢٠١١م.

المديجى، عبد الله بن عمر بن سليمان، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

العمرى، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.